(الحركة الصهيونية .. خبرة التعامل الدولى)

أ. محمد خالد الأزعر

حين أخذت الصهيونية السياسية هيئتها التنظيمية المؤسسية منذ مئة عام ، لم تكن شيئًا مذكورًا فى العلاقات الدولية على النحو الذى نسمع ونرى ، وقد يبدو مدهشًا فى الوقت الراهن، كيف تمكنت الحركة الصهيونية من الاستمرارية الفكرية والمؤسسية لقرن كامل دون الوقوع فى أخطاء كبرى من منظور قراءة الأوضاع الدولية ، بنظمها المتعاقبة . أخطاء كان يمكن أن تؤدى فى هذه الحالة إلى الانهيار والاندثار - وكيف تمكنت من استبصار المداخل المناسبة للتعامل مع هذه الأوضاع ، بما يخدم هدفها الأساسى ، وهو كما تحدد عند البداية « ..تأسيس وطن للشعب اليهودى فى فلسطين يضمنه القانون العام » ؟

عند تلك البداية وانعقاد المؤتمر الصهيونى الأول ، لم يكن للحركة أرض محددة ولا شعب يجمع على مهمتها ولا جيش قوى أو ضعيف ، ولا إطار فكرى صارم متفق على مضمونه ....، لكنها تمكنت من تحقيق أهداف كبرى ، قد تعجز عن تحقيقها قوى تستحوذ على موارد أكبر بكثير مما توفر لها .

ولذلك قد يغرى تمكن الحركة الصهيونية من تجاوز المعادلة الصعبة بين الإمكانات والإنجازات (الأهداف) إلى نموذج ناجح فى التعامل الدولى ، الأمر الذى تقدم خلاصته خبرة هذه الحركة المتميزة فى هذا الإطار .

بصيغة أخرى ، يتأتى تميز الخبرة الصهيونية فى حقل العلاقات الدولية من أن

هذه الحركة ولا سيما فى جانبها المتعلق بتطبيق الأهداف ، لم تكن من النوع القابل لتحمل أخطاء جوهرية فى هذا الحقل ، ويلفت الانتباه ، أن الأباء المؤسسين للحركة وكذا المؤسسات الصهيونية الأساسية منها والفرعية كانوا على إدراك بهذه الخاصة منذ باكورة نشاطهم ، وانطلاقًا من هذا الإدراك نادرًا ما أخضع هؤلاء تعاملهم الدولى لمنهجية التجربة والخطأ ، إذ الخطأ هنا كان يعنى العجز الكامل تقريبًا عن المواصلة ومن ثم تحقيق الغايات .

هناك مؤشرات كثيرة على هذا الوعى ، يمكن تقصيها فى مقولات هرتسل وزملائه والتابعين من الأباء الأول للحركة ، أولئك الذين انتبهوا لمسألة تدويل قضيتهم و« فرضها على مجالس الأمم المتحضرة » لتعبير هرتسل نفسه ، غير أنه يمكن تلمس الأمر بصورة أوقع وأوضح عند قراءة الوسائل التى قررها أول مؤتمر صهيونى ؛ لتحقيق هدف الوطن الذى « يضمنه القانون العام » – وهذه العبارة الأخيرة مهمة فى دلالتها على المدخل الدولى لتحقيق الهدف .

فالوسيلة الأولى كانت « ترقية عملية استعمار فلسطين بالعمال الزراعيين والصناعيين اليهود بالوسائل المناسبة » . ولا ندرى أية وسائل مناسبة كان المؤتمرون فى بازل يتصورونها ، وهم لا يملكون زمام فلسطين ولا إمكانية استعمارها (استيطانها) باليهود ، بخلاف التعامل مع القوى المسيطرة على فلسطين حاضرًا (فى وقت المؤتمر) أو لاحقًا .

أما الوسائل الثلاثة الباقية فكانت جميعها تتعلق بالعامل الدولى ، أو بعمليات لا قبل للحركة الصهيونية بامتطائها بغير تواصل مشفوع بالتجاوب مع قوى أخرى لها سطوتها فى تقرير مصير فلسطين ، وكانت على التوالى :

- الربط بين اليهود وتنظيمهم من خلال مؤسسات « تتفق مع القوانين الدولية والمحلية لكل بلد » .

- تربية وتقوية الشعور والوعى القومى عند اليهود .

- اتخاذ الخطوات التمهيدية للحصول على موافقة دول أوروبية ؛ لتحقيق غرض الصهيونية .

على أن الوعى بالعامل الدولى شىء وتمكن الحركة من التعامل معه بما من شأنه أن يوافق أهواءها ومصالحها وتحقيق أهدافها شىء آخر . ومن ملاحظة هذا الجانب الأخير ، وبناء على قياس النتائج الحقيقة لهذا التعامل بالأهداف المتوخاة ، يتأتى القول بنجاح النموذج الصهيونى لإدارة العلاقات الخارجية .

قبل التطرق إلى أهم خصائص هذا النموذج ، قد يكون من المفيد الإشارة لبعض آيات نجاحه ، وفى هذا السياق يصح التمييز بين مرحلتى ما قبل إعلان الدولة الصهيونية ، وما بعد ذلك الإعلان .

- ففى الخمسين عامًا الأولى من عمرها تمكنت الحركة الصهيونية من :

١- تحويل قضية الوطن اليهودى للقومية اليهودية المزعومة إلى قضية عالمية ، أو دولية فى أسوأ الفروض ، وذلك بوضعها على رأس أجندة القوى الدولية الكبرى .

٢- استصدار تصريح يتبنى هذه القضية نظريًا ، ويعد بالمساعدة على تطبيقها عمليًا ، الأمر الذى مثّله تصريح بلفور الشهير ، وهو بالمناسبة تصريح بريطانى بالمولد ، لكنه يرقى إلى الطابع الدولى ، حين نال تأييد كل القوى الغربية ورعايتها ، ولا سيما حين تم تضمينه فى صك الانتداب البريطانى على فلسطين بمعرفة عصبة

الأمم .

٣- استقطاب تأييد القوى الكبرى فى النظام الدولى ، برغم الخلافات البينية بينها وتباين ميولها الاستعمارية . فالحركة الصهيونية تفاوضت مع دول المحور مثلما فعلت مع معسكر الحلفاء فى سياق الحرب العالمية الثانية .

٤- استقطاب كتلة كبيرة من الرأى العام اليهودى وتوجيه جزء منها إلى تغذية مشروعها الاستيطانى فى فلسطين بالعنصر البشرى ؛ وصولًا إلى تكوين قوة سكانية يعتد بها فى فلسطين لإنشاء دولة ، (وذلك بغض النظر عن الآلام والمشكلات القانونية والسياسية والأخلاقية التى تسببت فيها هذه العملية للجماعات اليهودية فى مجتمعاتها الأصل ، أو تلك الكوارث التى ألحقتها بالمجتمع الفلسطينى والعربى) .

٥- التمكن من تطبيق الشق اليهودى الصهيونى من تصريح بلفور وصك الانتداب (الاستعمار) على فلسطين وفقًا للتفسير الصهيونى بالذات ، وذلك بقيام الدولة الصهيونية ، على الرغم من وجود تفسيرات دولية مغايرة للتصريح والصك على حد سواء .

٦- طبقت الحركة الصهيونية حلها الخاص للمسألة اليهودية على الصعيد الدولى ، وذلك على الرغم من عدم خلو الفكر السياسى من بدائل أخرى كانت مطروحة بقوة فى السياق الزمنى نفسه ، فالفكر الاشتراكى والرأسمالى كانا وربما ما يزالان يطرحان حلولًا مسوية لهذه المسألة ، كما عقدت إمكانيات التيارات الاندماجية داخل المجتمعات اليهودية ولعل تطبيق الحل الصهيونى الاستيطانى الاستعمارى فى « فلسطين » بالتحديد وفق ما استقر عليه المؤتمر الصهيونى فى

بداياته يدخل فى إطار ما يعد نجاحًا على الصعيد الدولى ، ذلك أن أماكن أخرى كانت مطروحة لهذا الحل .

٧- رسخت الحركة تصوراتها وروايتها للتاريخ اليهودى والعربى وتاريخ فلسطين بخاصة ، بكل المضامين الخرافية والمغالطات التى تنطوى عليها تلك التصورات والمغالطات ، وعلى الرغم من هذه المضامين ، وذلك لدى قطاعات واسعة فى الرأى العام الغربى ، بحيث صار لها مؤيدون بوتيرة متزايدة ، وكانت استمرارية الحركة ودأبها ونجاحاتها الأخرى من مغريات وحوافز توسع هؤلاء المؤيدين .

٨- ساهمت الحركة بممارساتها الإيجابية وعبر برامج خاصة فى إدخال تعديلات على الصورة التقليدية لليهودى من حيث سلوكه الشخصى والعام فى مختلف التجمعات وأضفت قدرًا من الثقة الذاتية بين العناصر اليهودى على الصعيد العالمى ، كما أنها بتبنيها لقضايا هذه التجمعات وإدعائها لتمثيل اليهود فى كل مكان أحدثت انقلابًا بالمعنى النسبى فى الحياة اليهودية على مختلف المستويات ، ومع أن هذه العملية انطوت على سلبيات ، إلا أنه يصعب الإدعاء بأنها لم تنطو على جوانب إيجابية .

بقيام الدولة الصهيونية كانت الحركة الصهيونية قد نجحت فى تحقيق هدفها الأساسى ، مستهدية - بدقة تقريبًا - بالوسائل المقترحة الأربع التى حددها مؤتمرها الأول .

لكن إعلان الدولة استتبعه بروز قضايا وإشكاليات ذات طبيعة دولية ، بعضها مثل جزئيًا استمرارية لقضايا المرحلة السابقة ، كتدعيم الغزو الاستيطانى السكانى

واستحثاث العناصر اليهودية على الانتقال إلى هذه الدولة ، ومواجهة العداء الإقليمى والدولى ، كليًا فى الأول وجزئيًا فى الثانى ، والنظر فى تعميد الأبعاد الاستيطانية الأخرى ؛ لمواجهة استحقاق التحول إلى الدولة ، وفى طليعتها الأبعاد الاقتصادية والعسكرية واستيعاب المستوطنين .

هذا ، فى حين استحدث إعلان الدولة قضايا أخرى ، مثل تحديد الموقف من الصراعات الدولية كالصراع بين المعسكرين : الرأسمالى والاشتراكى والصراع بين قوى الاستعمار بأشكاله التقليدية والمستحدثة ، وقوى التحرر والاستقلال فى ما عرف بالعالم الثالث ، ومواجهة الآثار المترتبة على نشأة الدولة ومحاولة تحجيم سلبياتها على الصعيد الدولى ، أو حتى استئصال بعض هذه الآثار كلية إن أمكن (القضية الفلسطينية بكل أبعادها) .

كذلك واجهت الحركة قضايا تنظيمة ومؤسسية ، تتعلق بالتكيف مع حقيقة وجود الدولة الصهيونية ، بتحديد العلاقة بين الحركة والدولة فى الإطار الدولى ، وإعادة تعريف الأهداف والاختصاصات ، سواء منها ما يتصل بالعلاقات مع القوى الدولية أو مع يهود العالم .

اهتمت الحركة أيضًا باستكمال مقتضيات استزراع الدولة فى محيطها الإقليمى ، والاعتراف بها دوليًا ، دون إغفال سبل استكمال مشروعها التوسعى لهذه الدولة بحسب الأصول الجغرافية التاريخية المتصورة لدى الحركة عن مجال الدولة الصهيونية ، وكان على الحركة أن تبقى خطوط الاتصال وأسس التحالف بين الكيان السياسى (إسرائيل) وقوى المساندة الغربية مفتوحة على جميع الصعد ، لا سيما فى ضوء عملية النبذ الإقليمى لهذا الكيان ، وحين بدا أن الاعتراف

الإقليمى به قيد النظر قريبًا من متناول اليد ، بل وتحققت نتائج ملموسة فى هذا الإطار عبر معاهدات تعاقدية ، اتجهت الحركة إلى وضع تصوراتها لحل قضيتى الانتماء الإقليمى لكيانها السياسى ومكانته الإقليمية . حدث هذا ... عبر حركة دولية واسعة النطاق ، وهو أمر قائم فى أجندة الحركة الآن تحت مسميات مختلفة ، أبرزها النطاق الشرق أوسطى والشراكة المتوسطية مع فروق نسبية طفيفة .

فى تعامل الحركة مع هذه القضايا جميعها ، كانت هناك مظاهر للنجاح ، ومظاهر أقل للفشل .

إذا انتقلنا إلى الخصائص البارزة للنموذج الصهيونى للتعامل الدولى ، كما تستفاد من خبرته ، نلاحظ ما يلى :

أولًا : التخطيط طويل الأجل والتحديد الدقيق للأهداف : فقد حددت الحركة هدفها الأساسى ، بعد جهد نظرى معمق وممتد فى بضع كلمات : « تأسيس موطن للشعب اليهودى فى فلسطين يضمنه القانون العام » . وقد ظل هذا الهدف مهيمنًا على كل الأهداف الفرعية الأخرى ومرشدًا لها وعنوانًا عليها ، وكان تحقيقه يقتضى تخطيطًا واعيًا ، بعيد الأمد ، متشوفًا ، وذا طابع عالمى .

ثانيًا : الثبات على الأهداف الاستراتيجية ومرونة الوسائل والتكتيكات ، ولعل أبرز تعبير عن هذه الخاصة ما ذكره وايزمان ضمن معرض مواجهة غموض تصريح بلفور من أن : « التصريح سوف ينتهى بتحقيق ما نريد بالضبط » .

ثالثًا : المأسسة بكل ما يعنيه هذا المفهوم ، من حيث التنظيم والرقابة والمتابعة واصطفاء الأصلح من منطلق العطاء والكفاءة ، وضمان الاستمرارية عبر الأجيال ، والتكيف مع خصائص المراحل المختلفة ، وفق قراءة معمقة للأوضاع الدولية ، وقد

يثير الانتباه أن المنظمة الصهيونية ، تحولت إلى المنظمة الصهيونية « العالمية » فى تأكيد للإدراك لصفتها وهدفها كتنظيم متعدد الجنسيات قبل شيوع هذا المصطلح بعشرات السنين .

رابعًا : القدرة الفذة على بناء التحالفات : فقد كان التحرك الدبلوماسى لهرتسل وخلفائه يهدف تسويق المشروع الصهيونى تاليًا مباشرة لانعقاد المؤتمر الأول وتحديد الهدف ، ومن المعروف أن الحركة تنقلت وهى بصدد البحث عن الحليف القادر على تمرير مشروعها ، الموافق لأهوائها ومصالحها ، بين عواصم القوى الكبرى ، لا سيما ذات البرامج ، والمصالح الاستعمارية وثيقة الصلة بفلسطين وجوارها ، وفى حركتها الدولية هذه ، عكفت الحركة على تتبع مؤشر العلاقات البينية لهذه العواصم ، ومراتب قوتها الحالية والمستقبلة ومصالحها العاجلة والآجلة .

وبحكم انتمائها إلى عالم الغرب فكرًا وممارسة ، فقد كان هذا العالم محور حركتها ، لا سيما فى المراحل الأولى ، كما أن حاجتها للغرب قامت دومًا على كونه مركز القوة الدولية ، القادر على حملها وأهدافها فى الإطار الدولى ، المهيأ لتوظيفها فى خدمة مصالحه التى تعاقدت ومصالحها فى هذا الإطار .

ولعل الحركة الصهيونية من قلائل الحركات التى تمكنت بتعاملها وخبرتها من الحياة والازدهار فى ظل التغيرات التى اعترت النظام الدولى وموازين القوى النسبية داخله خلال مئة عام كاملة ، فقد واكبت الحركة ومرت بسلام كلًّا من النظام متعدد القوى والأقطاب قبل الحرب العالمية الأولى ، وبين الحربين ، ونظام القطبية الثنائية حتى التسعينات ، وها هى تحتفل بمئويتها فى عهد القطبية الأحادية تقريبًا .

ولم تكن الحركة بقادرة على هذه الاستمرارية دون تحديد وظيفتها داخل بِنَى التحالفات المرحلية والاستراتيجية التى اضطلعت بها ، فقد كانت دومًا حريصة على إظهار مواهبها وملكاتها فى أداء مصالح دولية حيوية للحليف ، تستدعى منه رعايتها والاحتفاء بها دوليًا بالمقابل . (توافق الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة عامى ٤٧- ١٩٤٨ على ضرورة قيام إسرائيل من منطلقات مختلفة لوظيفتها ، واضطلاع الصهيونية بإقناع الغرب والولايات المتحدة بخاصة على استمرارية التحالف مع إسرائيل بعد انتصار المعسكر الرأسمالى ، وغياب الخطر السوفيتى (سابقًا) عن الشرق الأوسط .

خامسًا : توزيع الأدوات : ومؤدى ذلك أن الحركة الصهيونية حرصت على التنسيق بين أدوات السياسة الخارجية ، وتحركها على الصعيد الدولى ، بين الدبلوماسية النشطة الكفاحية والدعاية والإعلام ، فى الوقت الذى حافظت على التماسك الأيديولوجى ووحدة الخطاب ، وكانت المأسسة الراقية قد سمحت بالتناغم بين مختلف أدوات الحركة رغم سعة الانتشار ، كذلك لم تكن عمليات الانشقاق الداخلى وسيلة لتقويض الخطاب الخارجى ، إذ سرعان ما كان يجرى استيعاب الخلافات الداخلية لصالح وحدة الهدف .

توزيع الأدوار كان مدخلًا لتقوية الحركة وتوسيع مجال حركتها ، لقد تعاملت الحركة مع حلفاء متناقضين أحيانًا ، مع النازيين وأعدائهم مثلًا أثناء الحرب العالمية الثانية ، مع الأوروبيين ومراكز القوة التقليدية ، ومع الولايات المتحدة . (حين انتقلت الحركة بثقلها إلى الولايات المتحدة حافظت على وجودها العنصرى والمؤسسى فى أوروبا ، وظل بعض أعضاء لجنتها التنفيذية فى لندن) .

وبصفة عامة سمح هذا المبدأ بانعدام القطيعة مع كل الفرقاء الدوليين وحقق تعددية داخلية فى الحركة مع وحدة فى سلوكها الدولى (الوحدة مع التنوع) .

سادسًا : المرحلية والتدرج ومراكمة المكاسب والإنجازات : فلا يبدو أن الحركة كان يستهويها أسلوب الصدقات ، إذ غالبًا ما اعتبرت كل خطوة صغيرة مكسبًا يعتد به ، وقد استحسنت الحركة التدرج فى تحقيق الأهداف ، معتبرة أن الإنجازات المادية على أرض المشروع فى فلسطين نقطة الانطلاق الحقيقة نحو مكاسب دبلوماسية دولية جديدة ، لقد قدرت الحركة مثلاً أن تصريح بلفور يبقى قصاصة ورق دون إنجازات ملموسة فى الزحف الاستيطانى على أرض فلسطين ، وعبرت قيادات الحركة قبل « بن جورين » عن استحسانها لفكرة عدم الهيمنة على العرب حين كانت موازين القوى لا تسمح بغير ذلك ، ثم عزفت عن هذا الموقف حين تغيرت تلك الموازين .

وعمومًا ، فقد اعتبرت الحركة أن الإنجاز المادى أقوى من أية حجة ، ولذلك لم تعتمد فى مطالبها الدولية أسلوب حرق المراحل ، ولم تستصغر شأن أى إنجاز طالما لم يتعارض مع ، أو يقطع الطريق على تحقيق الأهداف الأساسية .

سابعًا : تعدد أدوات التعامل مع المواقف المختلفة : ومقتضى هذا المبدأ أن الحركة الصهيونية تفهمت أدوات التعامل الدولى التى تضم الحركة الدبلوماسية ، والتفاوض والضغط الاقتصادى والسياسى واستخدام الإكراه النفسى من خلال الإعلام والحرب النفسية والتسميم السياسى ، والتنقيت الداخلى ، والمنظمات الدولية ؛ حكومية وغير حكومية ، وأخيرًا الصراع العضوى ، وقد أبدت الحركة حنكة فى استخدام الأداة المناسبة للموقف المناسب بحسب الزمان والمكان

والهدف ، وبرعت فى التنسيق بين هذه الأدوات ؛ ذلك أن تعدد الأدوات لا يعنى عدم الانضباط .

وينتمى إلى هذا المبدأ التعرف على طبيعة العملية السياسية ومكامن التأثير الحقيقية فى النظم السياسية المختلفة لدى الأصدقاء والخصوم على حد سواء . وعدم استبعاد أية أداة للتأثير على عملية صناعة القرار بما يخدم أهداف الحركة كالمال والدعاية واختلاق الفضائح أو التهديد بها ، والتجسس وإرهاب الخصوم ، وربما استئصالهم واللجوء للتعاقدات السرية وإثارة عدم الاستقرار .

لا يسعنا أن ننهى هذه العجالة ، دون إبداء بعض الملاحظات التى تستدعى التأمل .

الملاحظة الأولى : إن القول بنسبية نجاح النموذج الصهيونى فى التعامل الدولى يعنى تلقائيًا وجود مظاهر للفشل النسبى لهذا النموذج ، فالحركة لم تستقطب كل يهود العالم فى كيانها السياسى ، ولا نجحت فى تحقيق إجماع إقليمى أو دولى كامل حول قضيتها ، ولا تمكنت من تكوين كيان يعيش بقوة الدفع الذاتى بمعزل عن حقن الدعم والتثبيت الخارجى من قوى العالم الغربى المتغيرة ، ولا تمكنت من حجب البعد العنصرى للفكر الصهيونى وممارساته بما استدعى إدانته ودفعه دوليًا بالعنصرية فى لحظة معينة ، ولا قضت على مطامح المجتمع الأصل وقدرته على إعادة شطرٍ واسع من المجتمع الدولى - النظرَ فى أحقية هذه المطامح وعدالتها ...

ويعنى ذلك أن الفرصة مازالت متاحة أمام الجانب العربى لمقاومة الصهيونية السياسية فى المجال الدولى .

الملاحظة الثانية : إن النجاح النسبى للنموذج الصهيونى لا يعزى للعامل الذاتى الصهيونى فى أية مرحلة من مراحل الحركة الصهيونية ، ولا لعبقرية خاصة فوق تاريخية ، لا يمكن تفهم كنهها ، أو فى محاكاتها ومقارعتها فى الإطار الدولى ، بل كان هذا النجاح - ومازال - منتجًا لدأب صهيونى ذاتى معطوفًا بقوة على تقدم الغرب وقوى الهيمنة الغربية .. المادية منها والمعنوية الثقافية .

الملاحظة الثالثة : إن القائمين على هذا النموذج والقوى المساندة لهم لم تشغلهم كثيرًا (ولا قليلًا ..) قضية الاتساق مع المثل الإنسانية العليا ، أو القانون الدولى وروح العدالة والحق والمساواة .. لقد اشتق هؤلاء لأنفسهم نموذجًا فى إطار التعامل الدولى يقوم على الانتهازية الفجة . وأهدروا فى هذا السياق كثيرًا من المبادئ الأخلاقية والقانونية التى تكبدت الإنسانية فى سبيلها تضحيات كبيرة .

وقد نسب هذا النموذج بهذه المنطلقات فى الآم مبرحة لفكرة الشرعية الدولية ، والسلام الإقليمى ، وكما ساهم فى تخريب علاقة العرب بالغرب .. كل ذلك دون أن يؤمن اليهودية العالمية بالمعنى المطلق الذى توخاه . ولذلك لا يشتمل القول بالنجاح النسبى لهذا النموذج الحكم على قانونيته أو أخلاقيته أو إنسانيته ، وإنما على نتائج التفاعل الدولى على الأهداف المحددة على نحو مجرد .

الملاحظة الرابعة : إن الصهيونية تستقبل بدايات مئويتها الثانية فى ظل مستجدات قد تتبلور فى الأجل المنظور على الصعيد الدولى .. منها : ظاهرة العولمة الاقتصادية والمعلوماتية بتداعياتها الثقافية ، وظاهرة صعود مراكز القوة الأسيوية الأقرب للثقافة العربية وروح الشرق ، وظاهرة تلصص ما يمكن تسميته بصهيونية عربية يسهر عليها - بحذر - دعاة لفهم جديد للصهيونية تاريخًا ومستقبلًا

وللعروبة تاريخًا ومستقبلًا ، وظاهرة تصاعد المطالبة بحل ديمقراطى لقضية فلسطين ، بعد فشل الحلول القائمة ، بل وداخل إسرائيل ذاتها لدى بعض التيارات الثقافية والسياسية . وظاهرة هيمنة إسرائيل الدولة واسبقيتها ، وربما سيادتها ، على الحركة الصهيونية والمجال اليهودى فى أنحاء العالم من حيث قضايا الهجرة والاستيطان وأسبقية الولاء والاتصال بالجاليات اليهودية ، ومسألة جمع الأموال ، فهل يتأتى من ذلك نشوء مصالح مختلفة بين الصهيونية وإسرائيل ؟ هناك أيضًا ظاهرة تغير العالم كله من حول الصهيونية ، بما فى ذلك أوضاع اليهود فى مختلف أنحاء العالم . فما الحاجة إلى الصهيونية إذن ، فى ظل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتغيرة ؟ ولماذا يدعم اليهود الصهيونية (وإسرائيل) على الرغم من تغير أدوارهم ومواقعهم فى المجتمعات الأصل ؟

لعله من المفيد ، التأمل فى انعكاسات هذه الظواهر ، وغيرها مما غاب عن هذه العجالة ، على النموذج الصهيونى للتعامل الدولى .

المناقشات

دارت المناقشات والمداخلات حول الأفكار التالية :

١ - هناك دور عربى فى دعم قيام إسرائيل ، جرى عن قصد أو بغير قصد فى مرحلة من المراحل . وقد تمكنت الحركة الصهيونية - ضمن تعاملها الدولى - من استقطاب بعض القوى العربية واستمالتها . وضمن المراجعة المطلوبة ، قد يكون من المفيد الانتباه إلى وجود خطوات وقرارات عربية خاطئة .. مثل عدم الالتفات إلى تأثير هجرة اليهود العرب إلى إسرائيل بعد قيام الدولة الصهيونية . صحيح أن الحركة

الصهيونية كان لها دور مغرض فى هذا الإطار ، لكن هذا لا يعفى بعض النظم من كونها اتخذت قرارات غير محسوبة بهذا الخصوص .

وعلى كل حال ، فإن التعرف على حجم الأخطاء العربية فى التعامل مع الخطر الصهيونى فى مراحل معينة ، يحتاج إلى دراسات وأجوبة علمية .. لماذا حدث هذا الخلل ؟. ما الشروط التى وضعت على بعض القوى العربية ، ودفعتها للتعامل بشكل معين مع الحركة الصهيونية ؟. هل مازالت هذه الشروط قائمة بين يدى بعض النظم ؟. كيف نعمل لتحرير هذه النظم من هذه الشروط ؟. ومن المهم أن يكون تقصينا لحقائق ما جرى فى الماضى ، ليس من منطلق تصفية الحسابات وإثارة الضغائن ، وإنما بهدف استجلاب الخبرات ودرء الأخطاء حاضرًا ومستقبلًا .

٢- من الملاحظ وجود تقاطع كبير بين الفكر الإمبريالى الغربى والمشكلة اليهودية ؛ أفضى إلى إيجاد الصهيونية ، التى بدأت قبل مؤتمر بازل ١٨٩٧ . ومن هنا ، فإن التقييم التاريخى لظهور الكيان الصهيونى ، كحلقة ، ضمن المشروع الغربى ، يستدعى الوقوف عند هذا المشروع الأخير وتأصيله . على سبيل المثال ، كان « نابليون » قد دعا عام ١٧٩٩ من خلال رسالة إلى اليهود ، بالتوجه إلى ما يسمى بأرض الميعاد . فهذا من قبيل الفكر الغربى الهادف لإحياء الظاهرة الصهيونية ، ومحاولة استغلالها سياسيا .

ولو توقفنا عند مراحل ما قبل ١٨٩٧ ، سنجد أنه كانت هناك محاولات للحشد الغربى باتجاه إحياء فكرة أرض الميعاد . وفيما بعد ١٨٩٧ حتى عام ١٩٤٨، هناك مرحلة التأسيس السياسى للكيان الصهيونى ، بغض النظر عن الوسائل والآليات . ويمكن أن تعتبر مرحلة ما بين ١٩٤٨، وبداية التسعينات

(مؤتمر مدريد) ، كمرحلة تثبيت الدولة . أما الآن ، فإننا قد نكون بصدد المرحلة العابرة للدولة .. مرحلة إدخال الدولة فى نسيج المنطقة .. ومن هنا يأتى السؤال عن إمكانية مطالبة هذه الدولة بإسقاط الصهيونية العنصرية . لا بد فى هذا الإطار من التدقيق فى الهدف الحقيقى لهذه الدعوة .. فقد ينطوى هذا المطلب على تمهيد لربط الدولة بنسيج المنطقة وفق ما تطمح إليه الإمبريالية الأمريكية .

٣- إن فكرة « ما بعد الصهيونية » تحتاج إلى تعريف أوضح فى أوساطنا العربية . هل تعنى هذه الفكرة مراجعة لمجرد مسلمات كانت موجودة عند بداية الحركة الصهيونية ؟. أم أنها تتعلق بمواقف جديدة ، تتخذها الدولة الإسرائيلية تجاه الأوضاع فى المنطقة ككل ، وتجاه العرب بصفة خاصة ؟. ولعل السؤال هنا ينصب على مسألتين : ما الموقف (الصهيونى) من حق كل اليهود فى اكتساب الجنسية الإسرائيلية ؟. وما الموقف من حق الفلسطينيين فى العودة إلى الأرض الفلسطينية ؟. إذا لم يكن هناك سوى التمسك بحق العودة لليهود ، ورفض حق العودة الفلسطينى .. فلا بعد للصهيونية ، بل إننا لم نزل فى إطارها . ومع ذلك ، تتعين دراسة هذا الاتجاه لمعرفة فحواه وأفقه وتأثيره على مسار الصراع الصهيونى العربى صعودًا أو هبوطًا .

٤- من الملاحظ أن المفهوم العربى للصهيونية لم يصل بعد إلى الرأى العام العالمى تمامًا ، وبخاصة الرأى العام الغربى . ومع ضرورة التبشير بهذا الخطاب العربى ونقله إلى العالم بكل الوسائل المتاحة ، ضمن الأهمية القصوى الالتفات إلى أن صناعة الحقائق على الأرض العربية فى مواجهة المشروع الصهيونى ، هو البداية القوية والصحيحة لرواج هذا الخطاب .

٥- فى التقدير العربى لأهمية الحوار مع ما يسمى بقوى السلام الإسرائيلى ، ينبغى إدراك حدود العلاقة بين الكيان الصهيونى والنسق الإمبريالى الداعم له . إن هذا النسق مؤثر للغاية على حركة الدولة الصهيونية ، ومن الصعب تجاوزه من جانب أية قوة إسرائيلية .

٦- الفقه العربى الإسلامى ، والحضارة العربية الإسلامية ، أعطيا أجوبة عن الموقف من اليهود ومن الصهيونية ، من كان معتديًا علينا أن نقاتله حتى آخر لحظة . ومن كان مستأمنًا معاشرًا يجب تأمينه . ولذلك ، علينا نحن العرب ، أن لا نقف موقف رد الفعل أو نتخلى عن هذا الفقه الواضح . وفى كل حال فإن نبذ الصهيونية يطرح ملفًا آخر حول التعامل مع اليهود بطرق أخرى .

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES